مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

اقتصاد الصين الشيوعية أصبح في المنطقة الحمراء

المصدر: روزنامه الإيرانية (إقتصاد)

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

اقتصاد الصين الشيوعية أصبح في المنطقة الحمراء

قسم الابحاث والترجمة

المصدر: روزنامه الإيرانية (إقتصاد)[1]

تاريخ النشر: 6 أغسطس 2024

على الرغم من تكتم بكين بشأن الوضع الحقيقي لإقتصاد البلاد، إلا أن الأدلة المتزايدة تظهر أن الاقتصاد الصيني الشيوعي ليس بعيدًا عن الإنهيار. وتشير الإحصائيات الجديدة التي نشرها النظام الصيني أيضًا إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في هذا البلد.

وبحسب صحيفة شرق، وبناءً على هذه البيانات، فإن النمو الاقتصادي لهذا البلد في الربع الثاني من عام 2024 يبلغ حوالي 7.4 بالمئة وهو أقل من التوقعات.

لكن بعض الخبراء يشيرون إلى الرقابة على المعلومات وتهديد المواطنين الصينيين بعدم التعليق على اقتصاد الصين، قائلين إن هناك شك في صحة معدل النمو الذي أعلنته بكين. وقبل ذلك، توقع الخبراء الاقتصاديون تراجع النمو الاقتصادي في الصين قبل خمس سنوات.

كتب چن تيانيونگ، وهو مطور عقاري صيني، عمل بالإضافة إلى عمله الاقتصادي قاضيًا ومحاميًا في الصين، في مقال له من 28 صفحة بعنوان "وداعا لرجل أعمال..لماذا غادرت الصين؟" جاء فيه: "إن اقتصاد الصين يشبه سفينة عملاقة تتجه نحو الهاوية، وبدون تغييرات جوهرية فإن غرق السفينة وموت ركابها أمر لا مفر منه."

ونصح أصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال في الصين باتخاذ الترتيبات اللازمة لمغادرة الصين في أقرب وقت ممكن.

في السياق ذاته، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز، في إشارة إلى الاستياء المتزايد بين المستثمرين في الصين، أن "العديد من رجال الأعمال في الصين غير راضين عن السياسات الإقتصادية لزعيم الحزب الشيوعي التي تحابي الشركات المملوكة للدولة، على الرغم من أن القطاع الخاص هو القطاع الرئيسي ومحرك النمو في البلاد. وتشعر هذه النخب الإقتصادية بالغضب من محاولة الحزب الشيوعي الصيني فرض أيديولوجية عصر "ماو" على اقتصاد البلاد الذي يقوده القطاع الخاص والمستهلكون الشباب، وكذلك بسبب إزالة الحزب الحاكم القيود المفروضة على عدد السنوات التي يمكن أن يحكمها شي جين بينغ، وهو الإجراء الذي مهد الطريق لرئاسته مدى الحياة".

ونقلت وسائل الإعلام عن مينسين پي، الأستاذ في كلية كليرمونت ماكينا في كاليفورنيا، قوله: إنه من الواضح لرجال الأعمال في القطاع الخاص في الصين أنه عندما لا يحتاجهم النظام الشيوعي الصيني، فإنه "سوف يذبحهم مثل الخنازير" لأن هذا النظام لا يريدهم، ولايحترم القانون.

والآن بعد مرور سنوات، تشير وسائل الإعلام إلى أن أصحاب الملايين والملياردیرات الصينيين يغادرون البلاد بشكل جماعي، وبحسب الإحصائيات المنشورة عام 2024، فقد هاجر حوالي 15200 من هؤلاء إلى الخارج.

وفي مقابلة مع مجلة (تايم) في يونيو الماضي، وصف الرئيس الأمريكي جو بايدن الإقتصاد الصيني الشيوعي بأنه على حافة الهاوية. وأيضا في فبراير من هذا العام، ذكرت مجلة (فوربس) الاقتصادية أن الأسهم الصينية انخفضت بمقدار سبعة تريليونات دولار.

[1] اقتصاد چين كمونيست در وضعيت قرمز. https://www.magiran.com/article/4534486

وفي الوقت نفسه، تم تشديد الرقابة على الأخبار والمعلومات حول الوضع الحقيقي للإقتصاد الصيني، وحذرت الأجهزة الأمنية التابعة للحزب الشيوعي المواطنين الصينيين بالامتناع عن الإدلاء بتعليقات سلبية حول الاقتصاد وإلا سيحاكمهم النظام.

وفي وقت سابق ديسمبر من العام الماضي، واجهت أسهم العقارات في الصين انخفاضا حادا، كما تم حل أكبر شركة عقارية اسمها (إيفرجراند) بسبب ديونها البالغة 300 مليار دولار وعدم القدرة على سداد هذا الدين. وبحسب تقرير مجلة تايم، فإن النمو الإقتصادي الذي حققته الصين في العقود الماضية كان بسبب ازدهار الصادرات والعقارات.

وذكرت صحيفة (نيويورك تايمز) الأسبوع الماضي أن أزمة العقارات في الصين تسببت في فقدان الملايين من الوظائف. كما أدى عدم القدرة على بيع العقارات إلى إنخفاض دخل الدوائر الحكومية في مختلف مدن الصين.

ولتعويض إنخفاض الدخل، قامت بزيادة الضرائب ومعدلات الغاز الطبيعي والمياه والسفر بالقطارات، بينما انخفضت القوة الشرائية لدى الناس بشكل كبير.

واستشهد جوشوا فيليبس، المعلق الإخباري ومذيع برنامج Crossroads في أحد البرامج، حول المشاكل الهيكلية للاقتصاد الصيني، وإنه يتم إغلاق الشركات الناشئة، وبالكاد يستطيع المواطنون الصينيون العثور على وظائف أو دخل على الإطلاق.

ويدفع ملايين المواطنين الصينيين قروضاً عقارية أو أقساطاً على شقق لم يتم بناؤها بعد، فيما يتم إغلاق الخدمات العامة في الصين. يبدو أن النموذج الاقتصادي القائم على الشيوعية في الصين قد وصل إلى نهاية كفاءته وعمره، ولم يعد أمام الحزب الشيوعي الصيني الحاكم إلا تغيير نموذجه الإقتصادي أو انتظار العواقب الضارة لإستمراره.

بطبيعة الحال، لا ينوي هذا الحزب تغيير النمط الحاكم للإقتصاد الشيوعي، لأن هذا يعني التغيير ونهاية الحزب الشيوعي الصيني. لذلك، بناءا على أنموذجهم الإقتصادي الشيوعي، بدأوا في عقد صفقات مع شركائهم التجاريين أفادتهم وأضرت بشركائهم.

وأضاف فيليبس: إنهم خصصوا الكثير من الدعم للسلع الصينية، مما تسبب في انخفاض حاد في أسعار هذه السلع التصديرية، وفي دول المقصد، يمكن لهذه السلع الرخيصة أن تحل محل السلع المحلية المماثلة، وبشكل تدريجي من خلال إفلاس الصناعات المحلية والقضاء على المنافسين. في هذه الدول، سيطروا على أسواقها وبعد الإستيلاء بدأوا في زيادة أسعار البضائع الصينية.

الآن أدركت الدول اللعبة التي يلعبها الحزب الشيوعي الصيني مع اقتصاديات بلدانها، وتحاول دعم الصناعات المحلية ضد إستيراد البضائع الصينية. في هذا السياق أعلنت تركيا في يونيو من العام الجاري أنها فرضت تعريفة بنسبة 40% على السيارات الصينية المستوردة لحماية صناعاتها المحلية من الواردات الصينية. وبعد أيام قليلة من قرار تركيا، أعلن الاتحاد الأوروبي أيضًا أنه فرض تعريفة بنسبة 37.6% على واردات السيارات الكهربائية الصينية. وفي وقت سابق، فرضت الولايات المتحدة والمكسيك وعدد من دول أمريكا اللاتينية، بما في ذلك فنزويلا والبرازيل، تعريفات مماثلة لحماية الصناعات المحلية من تهديد الواردات الصينية.